بيـروت، فـي: ٢٠٢٦/٢/١٨
رقـم الصـادر: ٥٠٤/م.ص.
رقم المحفوظات: ١٩٨/ش.ن - ٢٦٤٣/د/٢٠٢٥

دولـــة رئيس مجلس النـــواب

الموضوع: السؤال المقدّم من النواب السادة جبران باسيل، سليم عون، إدكار طرابلسي، غسان عطاالله، جيمي جبّور، نقولا صَحناوي، أسعد درغام، ندى البستاني، شربل مارون وسيزار أبي خليل، حول الدَّين المُستحق على الدولة بقيمة ١٦.٥ مليار دولار.

المرجـع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٤٤٥/س تاريخ ٢٠٢٥/١١/٥ ومرفقاته.

جوابًا على السؤال المُقدّم من النواب السّادة جبران باسيل، سليم عون، إدكار طرابلسي، غسان عطاالله، جيمي جبّور، نقولا صحناوي، أسعد درغام، ندى البستاني، شربل مارون وسيزار أبي خليل، حول الدّين المُستحق على الدّولة بقيمة ١٦.٥ مليار دولار،

يُفيد السيد **وزير المالية** بأنّه سَبَق للسّيدين الوزيرَين غازي وزني ويوسف الخليل أن رَفضا اعتبار المَبالغ المُطالب بها دَينًا على الخَزينة، كما وأنّه في اجتماع اللجنة المُشتركة بين وزارة المالية ومصرف لبنان كان موقف وزارة المالية واضحًا بأنّ أي دَين يَترتّب على الدولة يَتطلّب موافقة مُسبقة من المجلس النيابي وفقًا للمادة /٨٨/ من الدستور التي تَنصّ على "عدم جواز عقد قرض عمومي أو تعهد يترتّب عليه إنفاق من مال الموازنة إلّا بموجب قانون"،

وعَليه، فإنّ تَسديد مَطلوبات الخزينة من قبل مصرف لبنان من خلال قَيدها على حساب جارٍ مدين بالعملة الأجنبيّة لا يَصحّ إلّا بموجب قانون وأن اعتبار الأرصدة المُقابلة بالليرة اللبنانية ضَمانة للحساب المَكشوف لا يَصحّ أيضا إلّا بموجب عقد توقّعه وزارة المالية استنادًا الى قانون يُجيز الاقتراض وتقديم الضمانة،

ويخلُص السيد الوزير الى أنّه، وكون وزارة المالية حَريصة على الانتظام المالي ودَعم مصرف لبنان في تَجاوز الأزمة النقديّة الحادّة، فقد جاء في خلاصة محضر اللجنة المُشتركة وكذلك في مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع، أنّ الخزينة تُساند مصرف لبنان في إعادة الرسملة ومُعالجة الفَجوة ضمن سَقف استدامة الدين العام.

وفي السّياق عَينه وبالنسبة للتدقيق الخارجي، يُفيد السيد حاكم مصرف لبنان إلى أنّ شركة الفاريز أند مارسال أكّدت لمصرف لبنان أن جَميع المَعلومات المَطلوبة لاجراء الجزء الأول من عملية التدقيق الجنائي قد سُلّمت للشركة،

ويُضيف السيّد الحاكم إلى أنّ مصرف لبنان تَباحث مع الشركة لتَنفيذ المَرحلة اللّاحقة ذات النّطاق الأوسع، فتلقّى عَرضًا رَسميًا إلّا أنّ الرّسوم المَطلوبة من الشركة كانت مُرتفعة للغاية، ولذلك يَقوم المَصرف حالياً بإطلاق مسار تَنافسي ضمن آليّة الشّراء العام لطَلب عروض مُتعدّدة من جهات مُختصّة تمكّن من المُقارنة والمُفاضلة بين الخيارات المُتاحة لاعتماد الشّركة المهنيّة لاتمام هذه المهمة.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام